



هكذا يرسم
لقمان دهوكي لوحاته

15ص



الملا عبدالغني برادر
وجه طالبان 2021

12ص



من يستحق المساعدة
الاجتماعية في تونس كورونا

4ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الخميس 2021/09/02

24 محرم 1443

السنة 44 العدد 12167

Thursday 02/09/2021

44th Year, Issue 12167

العرب

عباس إبراهيم يزيد من منافسته للجيش ويعدّ مبادرة لحكومة لبنانية

قوى الأمن الداخلي وأن منحهم أساساً راتب إضافي على دفعتين، كما تقرّر لموظفي القطاع العام، هو ترقيع ولا يفيد كثيراً في مواجهة الأعباء المتراكمة. وكان لافتاً أن اللواء إبراهيم سعي في تصريحاته الأخيرة للفت الأنظار إلى الأوضاع الصعبة التي يعيشها منتسبو المؤسسة الأمنية تماماً مثل تصريحات قائد الجيش التي نجحت في تحصيل وعود كبيرة بتوجيه دعم مباشر إلى منتسبي المؤسسة العسكرية.

وقال إبراهيم إن "المديرية العامة للأمن العام تعلم، وعلى معرفة تامة، بكل ما تعانوه من شغل العيش، شأنكم شأن شعبكم ورفاقكم في سائر المؤسسات العسكرية والأمنية، وهنا أؤكد لكم أن المديرية تولي هذا الأمر عناية خاصة على كل المستويات". وقال مراقبون لبنانيون إن كلمة اللواء إبراهيم هي بمثابة لفت نظر إلى الفاعلين الخارجيين ليهتموا بأوضاع الأمنيين في لبنان تماماً مثلما فعلوا مع المؤسسة العسكرية التي تلقت مساعدات من أكثر من جهة خارجية وتنتظر وعوداً أخرى تقوم على تحسين مستوى عيش منتسبيها ورفع من قيمة رواتبهم. وكان قائد الجيش نوه، في كلمة القاها أمام مؤتمر افتراضي نظمه فرنسا لدعم الجيش اللبناني في يونيو الماضي، بإداء العسكريين "الذين يواجهون هذه الظروف الصعبة بعزيمة وإصرار (...). رغم تدهور قيمة الليرة ما أدى إلى تآكل قيمة رواتبهم بنسبة تقارب 90 في المئة". وخلال لقائه يوفد من مجلس الشيوخ الأميركي الأربعاء أكد الرئيس عون أن عملية تشكيل الحكومة الجديدة قطعت شوطاً كبيراً وأن الكثير من العقبات قد زالت، معرباً عن أمه في أن تشكل الحكومة هذا الأسبوع.

وقال عون، في مسعى لتبديد شكوك الوند، إن "الانتخابات النيابية سوف تجري في موعدها في ربيع 2022، وسنسهل على أن تتم في أجواء من الحرية والنزاهة". من جهته أعرب رئيس مجلس النواب اللبناني في حديثه لبري خلال لقاء له مع الوند الأميركي عن أمه في "إنجاز حكومة في القريب العاجل"، مشدداً على "الالتزام بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها". وضم الوند، إلى جانب رئيسه السيناتور كريس مورفي، السيناتور ريشار بلومنتال والسيناتور كريس فان هولن والسيناتور جون، وذلك بحضور السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا.

بيروت - اعتبرت أوساط سياسية لبنانية مطلعاً أن الظهور الإعلامي المتتالي للمدير العام للأمن اللبناني اللواء عباس إبراهيم وتصريحاته المناقصة للجيش والحديث عن إعداده مبادرة تساعد على تشكيل حكومة لبنانية قريباً هو جزء من خطة يقف وراءها حزب الله بهدف إثنى الضغط على الرئيس ميشال عون. وتقول الأوساط اللبنانية إن حزب الله يشعر بأن حلفاءه التقليديين، مثل الرئيس عون وصهره رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، ما عادوا يستغلون بنفس الحماس لتنفيذ أجندته في السيطرة على المشهد السياسي، والحكومة على وجه الخصوص، وأنهم باتوا يتأثرون بالضغط الخارجي، ولذلك يبحث الحزب عن شخصية قوية قادرة على تحدي تلك الضغوط والاستمرار في خدمة أجندته، وليس أفضل لهذه المهمة من عباس إبراهيم. وتحدثت وسائل إعلام لبنانية عن مبادرة أعدها إبراهيم تهدف إلى تسهيل تشكيل الحكومة وحل نقاش الخلاف المستعصية بين الرئيس عون ورئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي بشأن حقائق خلافية، في دور يبدو صعباً على أي شخصية لبنانية أن تلعبه مهما كان حجمها إن لم تكن مسنودة بالفاعل الرئيسي في البلاد، أي حزب الله.

وتشير الأوساط السابقة إلى أن حزب الله يدعم صعود نجم إبراهيم كشخصية مستقبلية تكون، كذلك، معادلاً لقائد الجيش العماد جوزيف عون الذي بات أقرب إلى أجدات خارجية تريد تقوية مؤسسة الجيش للعب دور أمني في لبنان من أهدافه المستقبلية الحد من نفوذ حزب الله وسلاحه.

وسبق أن حذر وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية العميد محمد فهمي من انهيار المؤسسة الأمنية جراء الظروف الحياتية الصعبة التي يعيشها منتسبوها، مذكراً بأن قوات الأمن تشكل أيضاً خط الدفاع الأخير عن الدولة. وأعلن فهمي الثلاثاء ارتفاع نسبة هروب العناصر من سلك قوى الأمن الداخلي بسبب ضغوط المعيشة، مؤكداً أن "الضغوط المعيشية تزداد على عناصر

عودة الخدمة العسكرية الإلزامية للحد من طغيان الحشد الشعبي في العراق مشروع القانون الحكومي محاولة متأخرة لرد الاعتبار للمؤسسة العسكرية

بغداد - أقرت الحكومة العراقية برئاسة مصطفى الكاظمي الثلاثاء مشروع قانون التجنيد الإلزامي بعد 18 عاماً من الغائه، في خطوة اعتبر مراقبون عراقيون في تصريحات لـ "العرب" أن الهدف منها هو تشجيع الشباب على الالتحاق بالمؤسسة العسكرية وقطع الطريق على الاستقطاب الذي تقوم به ميليشيا الحشد الشعبي للشباب تحت عناوين طائفية.



عودة جيش المليون

المهني والاستغناء عن الانتماء إلى ميليشيات طائفية مسلحة تكرس في مضامينها العداء لبعضها البعض وانحيازها إلى طائفة دون أخرى. وشارت رشا العزاوي الصحافية والمحللة السياسية العراقية إلى أن عدم الاستقرار الإقليمي والحضور المتنامي للميليشيات والجماعات المسلحة التابعة لأحزاب بعينها ولدا رغبة في توطيد الرابطة الوطني، لافتة إلى أنه على الرغم من المخاطر السياسية المحتملة التي ينطوي عليها التجنيد الإلزامي إلا أنه تكتيك فاعل لتعزيز الولاء والحس الوطني.

وقالت العزاوي في تصريح لـ "العرب" إن تآكل القوة الدفاعية للجيش العراقي باعتباره قوة عسكرية موحدة حامية للبلاد تأثرت به المناطق ذات الكثافة السكانية التي شهدت حروباً مع جماعات متطرفة وأنتهكات شنيعة ارتكبتها الميليشيات "الحررة"، ما أفقد

التي ستقف في وجهه بكل قوة. كما أن تنفيذ في حاجة إلى نوع من الانضباط الذي اختفى من حياة المجتمع العراقي منذ أن سقطت الدولة العراقية وفقدت هيبتها. وهو ما يمكن أن يجعله مجرد حبر على ورق مثل قوانين كثيرة لا تخدم مصالح الأحزاب والميليشيات ورجال الدين والطبقة السياسية الحاكمة. ولا يعرف ما إذا كان المشروع الحكومي لإعادة العمل بالخدمة الإلزامية سيضم إجراءات تشجع الشباب على الالتحاق بالمؤسسة العسكرية، وتسهيل مهمة التطوع من الإلزام إلى الجيش المحترف، وعدم الاكتفاء بالرهان على الوازع الوطني الذي يفقد جاذبيته لفائدة البعد الطائفي والعرقي والمناطقي.

كما لا يعرف إن كان المشروع يضم مدونة ملزمة بمواقف ومدد واضحة لهذه الخدمة حتى لا يستعيد العراقيون ذكريات الخدمة العسكرية مجهولة النهاية مثلما حصل في السبعينات والثمانينات والتسعينات ويتحول الجيش إلى قوة طاردة بدلاً من أن يكون عنصراً وطنياً جامعاً.

ومن شأن وجود قانون واضح وملزم للجميع أن يقطع الطريق على أي مسعى من ميليشيات الحشد الشعبي لإعتبار الانتساب إليها بديلاً عن الخدمة الإلزامية مثلما حدث مع ما يسمى الأفواج الخفيفة للكراد في الثمانينات التي كان انتساب الكردي لها يعفيه من الخدمة العسكرية، خاصة بعد أن فرضت الميليشيات تحويل الحشد إلى قوة حكومية تستفيد من الغطاء والدعم الرسميين دون أي التزام بقرارات رئيس الحكومة بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وقال إبراهيم حبيب السياسي المستقل ورئيس النادي العراقي في بريطانيا إن إعادة الخدمة الإلزامية للجيش العراقي من شأنها أن تحيي الأمل في النفوس ببناء جيش عراقي يعلى بنيانه باسم العراق بعيداً عن الطائفية والمذهبية.

واعتبر حبيب في تصريح لـ "العرب" أن نجاح هذه الخطوة الحكومية سيعني أن جميع مظاهر الطائفية والأقليات العنصرية والمذهبية كالحشد الشعبي وما شابهها من مظاهر التسلسل خارج المؤسسة العسكرية سينتهي وجودها، وستفتح أمام جميع الشباب العراقيين فرصة التفرغ للخدمة العسكرية للمتطوعين والالتحاق بالجيش العراقي

بغداد - أقرت الحكومة العراقية برئاسة مصطفى الكاظمي الثلاثاء مشروع قانون التجنيد الإلزامي بعد 18 عاماً من الغائه، في خطوة اعتبر مراقبون عراقيون في تصريحات لـ "العرب" أن الهدف منها هو تشجيع الشباب على الالتحاق بالمؤسسة العسكرية وقطع الطريق على الاستقطاب الذي تقوم به ميليشيا الحشد الشعبي للشباب تحت عناوين طائفية. وقال مكتب الكاظمي إن مجلس الوزراء وافق خلال جلسته الأسبوعية في بغداد على "مشروع قانون خدمة العلم، الذي دققه مجلس شورى الدولة، وإحالته إلى مجلس النواب". وكتب الكاظمي على حسابه في تويتر "انجزنا اليوم (الثلاثاء) ما تعهدنا به منذ لحظة تسلمنا المسؤولية أمام شعبنا والتاريخ، بإقرار خدمة العلم التي ستكرس القيم الوطنية في أبنائنا". وأضاف "طرحنا مشروع صندوق الأجيال الذي سيجمهم من الاعتماد الكامل على النفط، ومما سنمنضي إلى الانتخابات المبكرة وفاء للوعد".

ويقول المراقبون إن القرار ينطوي على محاولة متأخرة لرد الاعتبار للمؤسسة العسكرية التي اغاها الأميركيون عام 2003، وحين أعادوا تشكيلها وفق مقاساتهم أذلها نوري المالكي عام 2014 حين دفع بها إلى التخلي عن الموصل لفائدة تنظيم داعش بعد أن ترك أسلحته الحديثة في أرض معركة لم تقع، مشيرين إلى أن تلك المعركة كانت مناسبة لشرعنة وجود الميليشيات الشيعية تحت مسمى الحشد الشعبي الذي صار يستقطب الشباب في سن الخدمة الإلزامية. وإذا ما كان القرار على قدر كبير من الأهمية في طريق بناء الدولة فإن الخطوة الأهم تكمن في تنفيذه على أرض الواقع وهو أمر يصعب توقعه بسبب تعارضه مع مصالح الميليشيات



الجزائر تسعى لاستخدام جامع باريس الكبير في مهاجمة المغرب

بالرغم من تكرار الخطاب الذي يربطها بجهات أجنبية، خاصة فرنسا وإسرائيل، ولاحقاً بالمغرب، في مسعى لبناء حاجز بينها وبين الشارع الجزائري. لكن ذلك لم يفرض إلى نتيجة خاصة بعد الاحتجاجات التي تبعت سلسلة الحرائق ومحاولات السلطات تحميل حركة "ماك" مسؤولية ما جرى والسعي لتجريمها. وظهرت حركة استقلال القبائل (ماك) في مطلع الألفية، بعد ما عرف بـ "الربيع الأسود"، على يد المناضل السابق في الحركات البربرية فرحات مهني، وذلك غداة سقوط نحو 130 قتيلاً في صفوف شباب المنطقة إثر مواجهات دامت عدة أسابيع خلال عام 2001.

بعد التحدي الكبير الذي أثاره دبلوماسي مغربي بإثارة موضوع استقلال القبائل في الشرق الجزائري كرد على استمرار الجزائر في تحريض البوليساريو ضد وحدة أراضي المغرب. ومن الواضح أن فكرة استقلال إقليم القبائل قد أثارت غضب السلطات الجزائرية وأقعدتها صوابها، خاصة أن بالون الاختيار المغربي جاء في وقت تعرف فيه منطقة القبائل أزمات اجتماعية واحتجاجات ضد السلطة، فضلاً عن وجود حركة انفصالية ناشطة على الأرض من أجل تحقيق مطالبها. وفشلت السلطات في مواجهة الحركة الانفصالية في منطقة القبائل

مسجد باريس ومساجدنا المتواجدة بفرنسا، في انتظار أن تتحقق بهم الدعوة الثانية التي تضم 19 إماماً ومرشداً دينية واحدة يوم الخميس المقبل بهدف تطير الشأن الديني للجالية الجزائرية في الخارج وعمامة الناس ممن يرتادون المساجد، بحيث سيثقفون على التربة الدينية والتحديث القرآني ومرافقة الجالية في هذا الجانب". ويعتقد المراقبون أن لجوء الجزائر إلى الخطاب الديني التحريضي لمواجهة المغرب على الأراضي الفرنسية فيه اعتراف بجزء الدبلوماسية الجزائرية عن مجاراة المواقف الدبلوماسية المغربية، وكذلك عجز الإعلام الجزائري عن الدفاع عن المواقف الرسمية خاصة

ويعتبر بلمهدي جامع باريس "مؤسسة إسلامية رائدة في العالم الغربي تقدم رسالة معتدلة كبيرة". وأضاف أنها "يمكن أن تكون منابر جيدة للجزائر من خلال إيقاظ الروح الوطنية والإعتدال وكذلك تشجيع الجانب الأخلاقي في الحياة العامة". ويتناقض هذا الكلام بشكل حاد مع المواجهة التي يدعو إليها ضد أولئك الذين لا يتفقون مع العقيدة الصادرة من الجزائر، والتي تستخدم الآن سيفاً ذا حدين مواصلة نزاعها مع المغرب الذي فضل، في الوقت الحالي، أن يظل حذراً في وجه الهجمات الجزائرية. وكتشف الوزير عن "انتداب 36 إماماً بينهم مرشدة دينية كدفعة أولى إلى

يوسف بلمهدي الأئمة المنتدبين لمسجد باريس الكبير الاثنان الماضى إلى أن يكونوا "منابر خيرية في خدمة الجزائر ضد حملة كراهية تواجه بلادنا". وقال مراقبون إن الخطاب الذي ألقاه الوزير الجزائري أمام الأئمة الذين تم اختيارهم للعمل ضمن مساجد مولية للجزائر في فرنسا مثير لكونه يتناقض مع ما تقوله الجزائر بشأن حياض تلك المساجد مثلما يتعارض مع ما تدعيه من أنها قررت أن تخصص هذه المساجد في الجانب الديني المباشر فقط، كما أنه يجرح فرنسا التي تخوض حرباً لا هوادة فيها ضد توظيف دور العبادة من قبل جهات خارجية، ما يهدد استقرار البلاد ويضر بعلمانيته.

الجزائر - يسعى النظام الجزائري لاستنفاد كل ما يملك من وسائل في التصعيد مع المغرب، وأخرها محاولة توظيف المسجد الكبير بباريس الذي تديره الجزائر لحساب أجدتها السياسية والدينية وتعمل على جعله منبراً لمهاجمة الرباط. ولا يبدو أن الجزائر ستتوقف عن إجراءات التصعيدية ضد المغرب خاصة أن الأخير بدأ هادئاً وغير مكترث بالضجيج الذي يحدثه الجزائريون من هنا وهناك بعد قطع العلاقات الدبلوماسية من جانب واحد، ووقف اعتماد أنبوب الغاز الذي يمر عبر الأراضي المغربية باتجاه إسبانيا. ودعا وزير الشؤون الدينية والأوقاف